

# التعليم المهني... وامتهان حرفة تظيفش الكفاءات

كتب - مطر إبراهيم

بادرت السلطة الحاكمة - ممثلة في مجلس الوزراء ومجلس التنمية الاقتصادية واللجان والهيئات التابعة لهما- بإطلاق الكثير من المؤتمرات والمبادرات واستعانت بخبرات أجنبية عديدة لتطوير التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص. لقد قامت كل هذه المبادرات لاستثمار فرص العمل المتوقعة في السنوات القادمة. حيث تشير التوقعات المتفائلة إلى أن السوق البحريني سيكون بحاجة لما يصل إلى 100 ألف فرصة عمل في العقد القادم ومن المتوقع أن تناسب هذه الفرص مع العاملة الوافدة بحكم ظروف العمل والمهارات المتوافرة لديها. ولكي يقتنع الشباب البحريني الفرص المتميزة من بين هذه الوظائف فلا سبيل إلا بتطوير التعليم وبرامج التدريب. مؤخراً، أوكل مجلس التنمية الاقتصادي إلى مؤسسة «بوليتيكنيكس إنترناشيونال نيوزيلند» مهمة تأسيس كلية تقنية للتدريب الفني والتطبيقي لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد البحريني والتي من المتوقع أن تبدأ برامجها في سبتمبر 2008. كما تم دعم ميزانية معهد البحرين للتدريب بما يقارب الثلاثة ملايين دينار لتطوير منشئاته. وجميع في انتظار



■ مطر إبراهيم مطر

اليوم التي تعترف فيه جامعة البحرين عن حاجتها للدعم الكافي لتتمكن من تطوير كلية التعليم التطبيقي أو أن تعترف الجامعة بعدم قدرتها على استقبال كل هذه الأعداد ليتم توزيع الطلبة بين البرامج الأكاديمية في الجامعة وجهات تدريبية أكثر استعداداً. ولا يمكن الارتقاء بالبرامج التدريبية ما لم يلقى التعليم المهني في المرحلة الثانوية العناية والدعم الكافي. وقد كان لوزارة التربية والتعليم الكثير من المبادرات لتطوير التعليم المهني. فقد استقطبت الوزارة قطاع المهندسين للعمل في الكادر التعليمي كما قامت الوزارة بإبتماعات الطلبة المتفوقين للملكة المتحدة ليتم توظيفهم في الكادر التعليمي أيضاً.

وقد صدر مؤخراً إعفاء الخريجين المبتعثين عن إتمام السنوات المكافئة ليتسنى لهم الخروج من الوزارة متى شاءوا لفترة. وقد قدم استقبال القرار بارتياح كبير من الخريجين والعاملين في الوزارة وكما توقفت الملاحظات القضائية للمنسحبين قبل القرار. وفي إطار كل تلك الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع، هل من المأمول أن يتطور هذا القطاع ليفي بالآمال المعلقة عليه؟ تبدو الإجابة قاتمة على هذا السؤال إذا ما نظرنا للكفاءات المهندسين - وقد كان من بين الطلبة المتفوقين المبتعثين لتطوير التعليم المهني - أن ما يفوق 50% من زملائه المبتعثين في نفس الدرجة قد تركوا مهنة التدريس قبل صدور قرار الإعضاء عن إتمام السنوات المكافئة لفترة الدراسة. وبعد صدور القرار هناك المزيد من زملائه في طور البحث الحثيث عن وظائف في قطاعات أخرى. ويضيف أن هذا هو حال دفعته حديثة التخرج أما الدفعات السابقة فنسبة الانسحاب من مهنة التدريس تقوق الأرقام السابقة وقد كان المبتعثون على استعداد للوقوف أمام المحاكم للفرار من ما هم عليه بأي طريقة. كما يشير مبعث آخر أن من غير المفهوم أن تصرف الوزارة كل هذه المبالغ الطائلة على بعثاتهم ولا تكون على استعداد لتوفير ظروف عمل قادرة على منافسة القطاعات الأخرى في سوق العمل البحريني. ويضيف أن تفضيل العمل في القطاعات الأخرى لا يقتصر على الامتيازات في الراتب والعلاوات ولكنها أيضاً تشمل فرص التطور والارتقاء الوظيفي خارج هذا القطاع في مقابل الصمت المدقع لوزارة التربية عن كل ما كتبه الصحافة عن طغيان المحسوبية في الترقيات والإبتعاثات. ويبدو أن التوزيعات الجديدة تعكس الثقة والقناعة بما أنجزته الوزارة في هذا الاتجاه. وفي ظل كل ذلك هل سيبقى من يمتلك الطموح في هذا القطاع. إن المعلم هو الركن الرئيسي لأي تطور مرجو في مجال التعليم المهني وإذا كان هذا القطاع طارداً للكفاءات فإن كل الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع لن تؤتي أكلها ما دام عاجزاً عن استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها. لقد تغافل القائمون على ورشة تطوير التعليم والتدريب عن هذه الحقيقة الدامغة. فلم ترصد دراساتهم حجم التسرب لكفاءاتنا الوطنية من هذا القطاع ولم ترصد حجم الإجحاف التي تتعرض له الكفاءات الباقية ولكن كان الكلام عن المستوى المتردي لمخرجات الجامعة و انعكاسها على مستوى المدرسين مما يستوجب إعادة تأهيلهم وتدريبهم. وبذلك يكون المدرس هو الحلقة الأضعف لتلقى عليه مسئولية إخفاقات الكبار. ليس المقصود أن الحكومة كانت خاطئة عندما أبتعث المتميزين لخدمة هذا القطاع أو عندما استهدفت المهندسين للعمل بمهنة التدريس وليس المقصود أن قرار إعفاء المبتعثين من رسوم الدراسة عند الانسحاب كان قرار خاطئ. فمفترض بقطاع التعليم أن يمتلك القدرة على المنافسة الحرة على أن يمتلك الخريجين المتميزين فمن واجب الحكومة أن تبتعث القادرين على مواصلة الدراسة وليس لها أن تمن على الطلبة بذلك. إن الخلل ليس في المبادرات الصادقة لتطوير هذا القطاع ولكن أمام كل هذا التسرب للكفاءات هل نحن بحاجة لمزيد من المؤتمرات أم نحن بحاجة لمزيد من الخبرة العالمية في مجال الجودة أم نحن بحاجة لقرار سياسي شجاع يرحم التعليم من أفة السياسية والمصالح الحزبية الضيقة.

هل يقوم المجلس الأعلى للتعليم بدوره

## الجامعات الخاصة... يقظة خليجية... وسبات بحريني

حجم التسييس المسيطر على أجندة هذا المجلس والكيفية التي يصيغ فيها أولوياته. وهذه نتيجة طبيعية للطريقة التي تشكل بها هذا المجلس. كل ذلك يقودنا إلى سؤال جوهري. هل المجلس الأعلى للتعليم الدور المنوط إليه وهل الطريقة التي شكل بها تمكنه من أداء هذا الدور؟ ولتصحيح الوضع الحالي، هل نحن بحاجة لدائرة جديدة لتقييم جودة برامج الجامعات الخاصة وهل نحن بحاجة لاستشارية عالمية للقيام بهذا الدور كما جاء في مبادرات تطوير التعليم والتدريب. حيث تم التعاقد مع «الهيئة

لم تأتي الأخبار عن تحفظ الكويت و عمان على بعض شهادات الجامعات الخاصة بجديد. ولا يبدو أن مجلس التعليم العالي ومن فوقه مجلس الوزراء قد تفاجئوا بالخبر. إذاً أين المشكلة؟ ولماذا نسمع للتو عن إهمال بعض الجامعات ستة أشهر لتصحيح أوضاعها؟. وفي المقابل نرى المجلس يتكلم عن غياب مراكز الأبحاث في الجامعات الخاصة وكأنها أولى الأولويات لوقف التدهور الحاصل في التعليم الخاص ومن جهة ثانية نرى القرارات بتعميم مقرر تاريخ البحرين ومن يطلع على هذا المقرر يدرك